





۱۰۰
احكام صغار مؤلف حطاي الير



بسم الله الرحمن الرحيم . رب وفني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن .
يقول العبد الضعيف محمد بن محمد بن الحسين الاشتر دشنى صانه الله عن ما ايا
المجد لله الذي مرت حجتة . وظهرت على الخلائق حجة . شيع جميع ال
بنقته . اشكر على ما انعم واولي . واشهد ان لا اله الا الله
وان محمدا رسوله وعبد . الصادق وعيده ووعد .
رجه . فصولات الله عليه وعلى اله الزاهد .
ونه ومدي الايام والديالى . وبغ
يرى السعادة فيما قال واعتقد .
واشرف العلوم علم الفقه والاحكام .
محمد عليه السلام . ولا جل شرف الفقه
واعلام درجه ومرتبته . وافضل
وصان لباقين منهم بحجته . ولا اضى الدين عن مسائلهم . ومن عليهم الدارين بحسن اخلاقهم . واليوم تقاضت
لامله الله . واشتغل كل امرئ بما حزنه وهمه . وابناوا بقوم لا يرتبون في مومنين الا ولا ذمه . ولا يرفعون
لنبي حق ولا حرمه . وراعهم هوبالدهم بغيرة بهم . وما رثوا الا بعين اليقين . شعر
رمى الحدان نسق ال حرب . فمقدار سمدن به سمودا .
فرد شعور من السود بيضا . ورد وجوه من البيفر سوادا . ولما تعدت همته كالثم . مع حسن آلتهم .
اردت ان احرز جملة من المسائل . واوردها مجردة عن المعاني والادليل . غرضها اوضح والاساس قربية
الدرك والايثار . ثريها لاهله وذويه . وتكرضا للراغبين فيه . بل تشيكا للنفس على مطالعة الكتب
ودراسة الاسفار التي اندرست وانت عليها الحقب . فان شئت منها احكام الصغار والصغار .
واود عنها في هذه الاوراق الصغار . وذكرت كل مسألة منها في جنسها تيسيرا وتسهيلا . واسأل الله التوفيق
ان اشرحها وافصل كل نوع منها تفصيلا . وسميت هذا المجموع جامع الصغار . وارجو ان يكون وسيلة
الى الهوان والصغار . وعملت فيه عمل الطبيب المحب . وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب .
في مسائل الحبس . ذكر في التوازل صبي سمع في الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جازله ان يروي عن
المحدث فرق بين هذا وبين ما اذا اذرى على الصبي صك وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد والفرق ان الصبي في هذا
الامر كالبالغ والبالغ اذا اذرى عليه صك وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد ولو سمع الاحاديث ولم يفهم
معناها جازله ان يروي وذكر السيد الامام الاجل ابو طالب يحيى بن الحسين الحسيني الديلمي في جامع الادلة في

بعد هذا في مسائل العتق والفاخي اذا زوج الصغرى او الصغرة فلهما الخيار في طاهر الرواية وروى خلا
ابن جبر عن ابي حنيفة انه لا خيار لها وكما ثبت خيار البلوغ للأنثى ثبت للذكر ثم على قول ابي حنيفة وكما لما
ثبت الخيار لها بالبلوغ في زوج غلاب والحد فان اختار السكاح فلهما على النكاح وان اختار الزقة
وقعت الزقة اذا قضى الفاخي بالزقة بينهما وسقط هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا
منته الى اخر الجبر خلو سكوتها كالموت وليس كل خيار كذا وان كانت نيبا في الاصل وكانت بدلا الا
ان الزوج قد يرضى بان يملك عند الزوج لا يملك خارجا بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما سقط خيار
اذا رضيت النكاح من محاد نوحد من قول تندر به على الرضى وذلك نحو التمكن من الجماع او كلب النفقة
وما شبه ذلك اما لو اكلت من طعامه او خذ . كما كانت في على خيارا وخيار الصغرى لا يسقط بالسكوت
وانما يسقط خيار بضع الرضى اذا لم يدل عليه ريبان المرأة او تجهن . او تسلم الصدران اليها وهذا الخيار
يسقط بكامل ونود ذلك اذا اعلنت العقد ساعة ما بلغت لكن جهلت شوت الخيار مسكت بطل خيارا اما
اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا اعلنت وقد ذكرنا مقام هذه المسئلة في فصل اقسام
الخيارات من كتاب الفصول ثم اذا وقعت الزقة بخيار البلوغ فلزم به ذل ولا يملكها وقعت الزقة على
بأختيار الزوج او باختيار المرأة وان دخل في ذلك المهر كالملا وقعت الزقة بخيار الزوج او بخيار المرأة
والآلة الصغرة اذا زوجها بولا ثم اعطت وش صغرة فلهما الخيار غرة ان كانت صغرة لا تصرف
حكم هذا الخيار فسي واذا لم يسل فسي ان كان ثنار نفسها واحزان فان خيار زوجها لا يملك هذا النقص
دايرين النفع والضرر العنقول بوهل لذلك وكذلك دليها لا ذلك التحرف بهذا الخيار لمن وليها قائم
مقامها واذا بلغت خيرا الفاخي خيار العتق ولا يخرج خيار البلوغ قوله ولا يخرج خيار البلوغ بمثل
لا يخرج كانه ليس له خيار البلوغ وكما لا يخرج خيار البلوغ مع ان خيارا بالبلوغ ثابت لانه ثبت لها خيار
العتق وخيار العتق ينضم خيار البلوغ لانه اعلم من خيار البلوغ منهم من قال بالاول وهو الاصح وهذا
لان العقد صدر ممن هو كالمالك لانه لا يملك المولى على مملوكه ولا يملك له ولا يملك له سب المالك ولا
نقصان المالك وكانت ولايته كاملة ولا ثبت خيارا بالبلوغ كافي الاب والجد منه الكلمة في الذرية
وفي فوائده الاسلام بان الذي يملك صغرة بعد زوجها غلاب والحد فان خارت نفسها وادعت عند
الفاخي بطل بشرط ان تقول زوجي اخي ادع فقال بشرط ومن شرط ان يزوجها كسب الزوج قال على
قياس ما ذكرنا في ادب الفاخي بشرط ولذا ذكرنا كل عمل وفي دعوى فساد الفخ الامام فخر الله من صغرة
زوجها غلاب والحد فان خضعت بعد البلوغ وهرى فماتت اخذت الزقة حين بلغت وكذلك الزوج
لا يقبل قولها الابينة وان اختلف في اكل فماتت بلغت . قال الزوج لا يملك بل بلغت قبل فلا وسكت

كان القول قولها وان كانت شهادت الملوغ لا يسلح خياره الا بالرضى صريحا او دلالة في التكلين وغير ذلك
 ذكر في اقرار الجاهل الا صغير وفي دعوى فناء وكا القاضي الامام محمد بن علي قال لا رانه تزوجته انا صغيرا وقالت
 لا بل تزوجني وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يزوج بينهما بل يسأله تزوجكما ذن وليد فان
 قال لا قيل له هل رضى وليد بعد ما تزوجت فان قال لا قيل له هل اوجرت بعد البلوغ فان قال لا قيل له تزوجت
 الا ان قال لا فاحمد بن يوسف بينهما وما في سائل الا ذرا ان شاء الله تعالى وفي نكاح شرح الطحاوي انه صغير
 تزوج بها اذن المولى فاعتق لا نكح العتق وبطل على قول زفر وعندهما توقف على ايجان المولى ان لم يكن
 لها عصبة سواء وان كان لها عصبة غير المولى فاذا اجاز جاز العقد واذا اذكت فلا خيار الا درال
 من العقد نكح عليها في حاله الصغير من حق الا اذا كان من العتق اباها او جدافانه لا خيار لها ولو لم يكن
 ولم يعتق حتى مات المولى فانه ينظر ان هل يضعها للوارث نكح العتق وان لم يحل يضعها للوارث توقف على
 ايجان الوارث كما اذا كانت موطوءة الاب او حرة عليه برضاع او نحو فان اجاز جاز وان ابطل بطل هذا
 لو باعها المولى قبل ايجان فان حل وضعها للمثري بطل العقد وان لم يحل توقف على ايجان المثري هذا في
 الامه اما في العبد في الاحوال كل توقف على ايجان المثري والوارث عتق تزوج اوله بنوع اذن مولا لم يباعه
 المولى فاجاز المثري النكاح جاز عندنا وعند زفر لا يجوز وعلى هذا اذا تزوج حتى نكح ابنة فاشأ ابو
 و اجاز لك النكاح ذكر في نكاح الجاهل رجل كاتب امه له صغير فقبلت جازت الكتابة لانها من اهل الشرع
 فلوزوجها من انسان بنوع اذن لا يجوز لان التثنية لا يبريد ولو رخصت جاز لان حكم صفة التثنية بالتحقق
 بالبالغة هذا حكم ما دام في الكتابة فلو ان ادت بدل الكتابة وعتقت او اعنت المولى بعد ذلك فبطل
 الوتة الى المولى حتى لو اجازت النكاح لا يجوز ويكون ذلك النكاح موقوفا على ايجان متانته من المولى ولا يقبل
 بان المولى هو المزوج والاجان المملوك فلا يحتاج الى ايجانه فانه نقول المولى من زوجهما لم يكر له على ولاية
 نامة ومنه انشأ نفا لولاية لم يرد على نكاحا فلهذا لا يجوز بنفس العتق ونظر هذا اذا زوج الرجل
 ابنة اخيه وهي صغيرة واخوه غائب فانه لا يجوز هذا النكاح الا ان يجرى الاخ الغائب فان مات الاخ قبل الاجان لم
 يصح هذا النكاح الا ان يجيء المزوج كذا في سلسلنا فان اجاز المولى ذلك النكاح بعد العتق جاز ولها الخيار اذا
 بلغت يعني خيار البلوغ لان المزوج غير الاب والجد وهي حرة صغير لا ولي لها غير مولاه وهذه المسئلة من عجب
 المسائل فانها مما زاد من المولى بعد اذات اليه قريبا في حق النكاح حتى لمكالا دن في حاله الرق ولا يملك
 بعد العتق وكذلك المولى بعد الزام النكاح عليه بعد العتق لا قبله وهذا عجيب واعجب من هذا ان لو رد
 الى الرق بطل النكاح الذي باشره المولى وان ايجان المولى الا ان هذا ثبت بالدليل والدليل يعمل العجائب
 ذكر في نكاح الدخية واذا زوج الاب او الجد الصغيرة ما كثر من مهر مثلها او زوج الصغير باذن من مهر مثلها

مطلب

مهر مثلها

ان كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغلب الناصر فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد من الاولاد اما
 اذا كانت الزيادة والنقصان فاشأ حيث لا يتغلب الناصر في مثله ففى الاب والجد قال ابو حنيفة رحمه الله
 النكاح صحيح الخط والزيادة وقوله ابو يوسف ومحمد لا يجوز ولم يبينوا في الاصل انه لا يجوز النكاح او النسبة
 ذكره شام عن محمد بن النكاح يجوز وفي كاسع الصغير عنها ان النكاح لا يجوز ودرى الحسن بن زياد عن ايوسف
 ان النكاح يجوز والنسبة لا يجوز وذكر في الجامع الا صغيرا واختلف المناظر من على قولها قال النكاح حايرو الخط
 والزيادة بالخلافة وقوله بعض اصحاب النكاح فاسد وهو الصحيح واجمعوا على ان غير الاب والجد لو زاد او نقص
 يتغلب الناصر فيه انه لا يجوز النكاح حتى لو اجاز بعد البلوغ لا يعمل جازة وفي الاصل واجمعوا على ان الاب
 او الجد لو زوج امه ابنة الصغير باذن من مهر مثلها لا يجوز وعلى ذلك الاب تزوج عبد ابنة الصغير ذكره القاضي
 ابو جعفر الاشتر وشي في باب ما يجوز فيه المكاتيب والعبد لان العتق بقوت الرق من غير بدل كما ان الرق
 يعيب الرق غير بدل فصارت النكاح بمعنى العتق وكل من ملك العتق بعد النكاح ومن افلا في فناء وقاضي
 خان للاب والجد اذا زوج الصغير باذن من مهر مثلها في رواية عنها العقد فاسد وفي رواية العتق بوق
 على ايجان الصغير بعد البلوغ وعن ايوسف انه قال نفس العقد ويصح النكاح بمهر المثل في منقولات
 سماح المحيط للرجل ان تزوج امه ابنة الصغير من عبد ابنة الصغير وفي نوادر بشر عن ايوسف الوصي زوج
 امه اليتيم من عبد اليتيم وكذا الاب وذكر مصدر الاسلام ابو اليسر باب سماح العبد من المبسوط الاب والوصي
 والقاضي لم يكون تزوج امه الصغير وكذا المكاتب والشريك المناوخذ ملكان تزوج الامه تكسب ولا
 ملكون التكسب ولا يكون تزوج العبد ولا كذا تزوج العبد الامن ملكا عتاقه واما العبد لما ذول له
 في النجاة والصبي لما ذول والمضارب والشريك شركه عنان ملكون تزوج الامه عند اي حنفية ومحمد
 وعند اي حنفية لم يكونه ابو يوسف يغير النكاح على الاجان ولها فرق بين النكاح والاجان والفرق
 يعرف في هذا الباب ايضا الاب او الوصي لم يكر تزوج امه اليتيم من عبد في القياس نعم وفي الاستحسان
 في سماح القناوي الصغير الصبي اذا زوج امه ثم بلغ فاجاز جاز لان هذا العقد صحيح عند وجوده
 وبشأنه لو زوج عبد ثم بلغ فاجاز لا يجوز وفي باب الماذون من محاسن لقاضي ابو جعفر الاشتر وشي القاضي
 لا يكر تزوج العبد والامه للغائب والمخون والصبي وله ان كاتبها وان بيعها ذكر في المحيط غريب
 والجد اذا زوج الصغير من غير كفولة رواية عن اصحابنا المتقدمة بين فيه ولا عن اصحابنا المتأخرين قال
 الفضلي على قياس مثله النفس ينبغي ان لا يجوز النكاح بلا خلاف وفي فناء وكذا باليتيم غير الاب والجد اذا
 زوج الصغير من غير كفولة يقد ر على مهرها ونفسه فاكثر ما شأنا قالوا ان النكاح فاسد وقال بعضهم جاز
 والصحيح الاول وقال الفقيه ابو جعفر الجند والى اذا كانت الصغرة فقه والزوج قادر على العقد جاز النكاح

بعضهم

مطلب

وان كان لا يملكه او هو مثل لا لا الصغير مضطرة الى النفقة وان كانت غنية لم يحل النكاح اذا كان لا
يملك مهر مثلها الا ان يكون له شرف من وجه اخر يقابل شرف المال ويزد له نحو العلم وشرف بينة البيرة
فيجوز النكاح وعلى هذا القول لو انا زنا بكية اذا زوجت نفسها من رجل لا يملك مهر مثلها الا ان يكون
له شرف من وجه اخر يقابل شرف المال ويزد له نحو العلم وشرف بينة البيرة
ان النكاح على النفقة من شرط الكفاة اذا كانت المرأة بكية او صغيرة تصح للمهر المهر المهر المهر
لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفي بالقدرة على المهر المذكور في الهدية ومن زوج ابنته وهي صغيرة عدا الزوج
ابنته وهو صغيرا فهو بائنا وهذا عند ابي حنيفة لان ما عدا ذلك من الكفاة له حكم نفقة وعندنا هو ضرر
ظاهر لعدم الكفاة فلا يجوز وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين غلاب والمجدد اذ زوج صغيرا من رجل كان من جنس
قوم او لم يكن مثلهما في الاصل وانما صار مسلما وللصغير ابا او احرار مسلمون ثم اذ كانت الصغيرة واجاز النكاح
لم يحل هذا النكاح لم يكن له مجزى حال وقوعه فلم ينقذ ولا يلحق الاطراف وكذا لو ائتمرت الكفاة بسبب
اخر لا نفقة لكاح غلاب والمجدد ذكر في الدرر والاحكام ان النكاح من رجل ورجل او اخيه وهو
صغير وهو وليها من جنس صغيرا حاله ليس له الكفاة المهر وقبل ابن النكاح وهو غني جاز لان
الصغير بعد غنيا في المهر بغنا الاب ولا بعد غنيا في النفقة بغنا الاب لان العادة ان الاباء يتحلون المهر
عن الابناء ولا يتجاوز النفقة وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين غلاب والمجدد اذ زوج صغيرا من رجل كان له ولاية
مال له وللصغير مال كثير بل يكون هذا لغوا لها ومحل محرم النكاح قال اخذ من المأخوذ من غير علمائنا
منهم من قال ان يكون كفوا منهم من جعله كفرا لانه بعد غنيا بغنا ابيه ولم يفصل بين المهر والنفقة قال صاحب
الدرية وقول من قال انه لغوا لها عجبنا لنا رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل على غير انما يصح لا يشترط
فوجهه الاب شربا مدنا وكبرت الابنة وقالت لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف ابوه بشره الخ وكان غلاب
ان بنته صاكنة بالنكاح باحل اي بطل وهذه المسئلة بالانفاق والمسئلة المتخلفة من ابي حنيفة
اي حنيفة وحاصبه فيما اذا علم الاب ان الزوج ليس بكفولها ومع هذا زوجها منه مع علمه انه ليس
بكفول علم انه باطل عانه الشاظر وعرف هذا العقد وصلى في حقها اما هنا فانه كفوا فافا ظاهر انه لا شامل
فيكون ان اذا قصر في مهر ابنته لا يجوز والعاصي لو فعل ذلك يجوز لان الظاهر انه ان تكرار انه لا
شامل ومن حالها صاكنة شامل وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين غلاب والمجدد اذ زوج ابنته الصغيرة وهو
مهر مثل قال صاحب الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لها والتكرار ليس من اهل الرأي والمشهور
فلا نفقة عنه على الصغيرة ما قبل من مهر مثل وان زوجها الصاكنة كفوا يجوز على قول صاحبنا واختلفوا
في قول ابي حنيفة والظاهر هو ان الزوجين المسكران من غير كفوا يجوز عنه الكل دايما فوايد صاحب

شرب
مدنا

المجرب

المجرب الاب اذا وكل رجل زوج ابنته الصغيرة فزوجها او كل من غير كفوا لم يجوز عنه اي حصة كما يجوز للزوج الاب
مدنا لهذا في الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز لانه لا نفقة له مثل شفقة الاب ذكر في كتاب الفتاوى الصغير
القاضي اذ زوج الصغير من ابنة كان باطلا لانه عزله الوكيل لا يجوز له ذلك وروى في فتاوى القاضي القاضي اذا
زوج بنته صغيرة من ابنة ان يجعل الى القاضي زوج الصغير شرط ان كان الا من لا يجوز له الا خلافا من علمائنا
وان كان الابن كبيرا جاز عنه اي حصة ولم يجوز عنه في واقعات الشافعي القاضي اذ زوج ابنته من نفسه
لا يجوز كاحه القاضي اذ زوج الصغير من نفسه كان هذا كاحا باغزو ولا القاضي رعية في حقها وانما الحق للزوي
قوة وهو الوالي او الوالي باحق نفسه رعية ايضا وكذلك كليفه في حق نفسه رعية ايضا في بعض الفتاوى وفي
فتاوى القاضي الامام فخر الدين غلاب والمجدد اذ زوج غلاب والمجدد الصغرة والصغرة فلا حياط ان بعد من من
المهر مسي ومرة بغير قسمه لجواز ان يكون في النسبة نصان لا يصح الاول ويصح الثاني للمهر المثل وهكذا ذكر
المسئلة في النكاح زاد عن اخره ان الزوج لو كان من جنس مختلف اراة تزوجها بلفظ ان تزوج امرأة او
بلفظ كل امرأة تزوجها نفقة النكاح بهر المثل وان كان الزوج ابا او جدا مكنته كغيره ابر وتنفذ وتلد وجه
الاول وعنده اي حصة للوجه الثاني رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغرام وقيل ابو الابن نوا من
الابن ثم مات ابو الصغير قبل اجازة الزوج بطل النكاح لان ابا الصغير كان مكنته في هذا النكاح الموقوف وكان
موتها قبل النكاح بمنزلة الفسخ كما لمارة اذا زوجت نفسها من رجل غيب وقيل غيب فموتها كالموت في النكاح
النكاح وموتها قبل قبول النكاح يكون فسحا كذا هنا كذا ذكر في فتاوى القاضي الامام فخر الدين غلاب والمجدد اذ كان
الامام فخر الدين غلاب في فتاواه ثم ذكر قال وكان فخر الدين غلاب في فتاواه يقول لا يبطل النكاح موت الابن من موت
النكاح كالمشرك بالحياء اذا مات في مدة الحيا يشترط البيع لان يبطل وكذلك اذا مات احد الزوجين قبل النكاح
والكلية يشترط النكاح ولا يبطل والمسئلة متصوفة في المستثنى انه لا يبطل النكاح ذكر في فتاوى ابي القاسم الخازن
ابنته الصغيرة من رجل غيب وقيل غيب فموتها كالموت في النكاح بطل النكاح وفي نوادر
ابن جماعة عن ابي يوسف اذ زوج ابنته الصغيرة من غيب ثم مات الاب ثم اجاز الزوج النكاح جاز فذا انصرف
ان موت الاب لا يبطل كاح الصغيرة فكون من الرواية فانه لما ذكر ابو القاسم في النكاح جاز فذا انصرف
رجل زوج وليته فردت النكاح فادعى الزوج انها صغيرة وادعت هي انها بالغة فالتقول قولها ان كانت راضية
والبينة بينتها ايضا كذا ذكر في فتاوى القاضي الامام فخر الدين غلاب والمجدد اذ كان في النكاح جاز فذا انصرف
ابن حنيفة السعدي عن اب الصغرة اذ زوجها من صغيرا بغير علمه وكبر الصغير وبينهما غيبة منقطعة وقد كان
الزوج يشربها ذة النفقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شافعي لذهب يبطل هذا النكاح بهذا البينة انتم
الكل ان يفعل ذلك بنفسه فده هذا الزعم وان لم يكن مذهبه قال القاضي الامام بدين الدرر عندك ان هذا غير

نصيب

[illegible]

[illegible]

اللعرب

ماہنامہ

[illegible]

[illegible]

ما قرأ الله تعالى على الصلوة الكبار فادعوا الكبار مع نه تدعيمهم الى الله بعد عدم علم الميراث انهم منس الى الله الكبار
 هذا القدر في ادب القاصي وخطبهم هذا السان انما في الذين واقفون على المساراد القاصي للقدرة المستند
 ومن دعوا في ادب القاصي وخطبهم هذا السان انما في الذين واقفون على المساراد القاصي للقدرة المستند
 ما قرأ الله تعالى على الصلوة الكبار فادعوا الكبار مع نه تدعيمهم الى الله بعد عدم علم الميراث انهم منس الى الله الكبار
 هذا القدر في ادب القاصي وخطبهم هذا السان انما في الذين واقفون على المساراد القاصي للقدرة المستند
 ومن دعوا في ادب القاصي وخطبهم هذا السان انما في الذين واقفون على المساراد القاصي للقدرة المستند

عقود

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۷

[illegible]

۱۵۱

۱۸۸۸

[illegible]

باب التسمية على كل حال وعند الوقاع

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جابر
عن منصور عن سالم بن ابى الجعد عن
كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما يسلع
به النبي صلى الله عليه وسلم قال
لو ان احدكم اذا اتى اهله
اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان
ما رزقنا فقضي بينهما ولد لم يضره

كذا في صحيح البخاري
في كتاب
الوضوء

وقال الشيخ ابو
الاسود بن علي
يكون من جملة العباد المحضين
كتبه على يد الشيخ
الشيخ ابو اسحق
الديلمي في شهر
ربيع الاول سنة
١٠٠٠

